حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي

تقرير ربعي

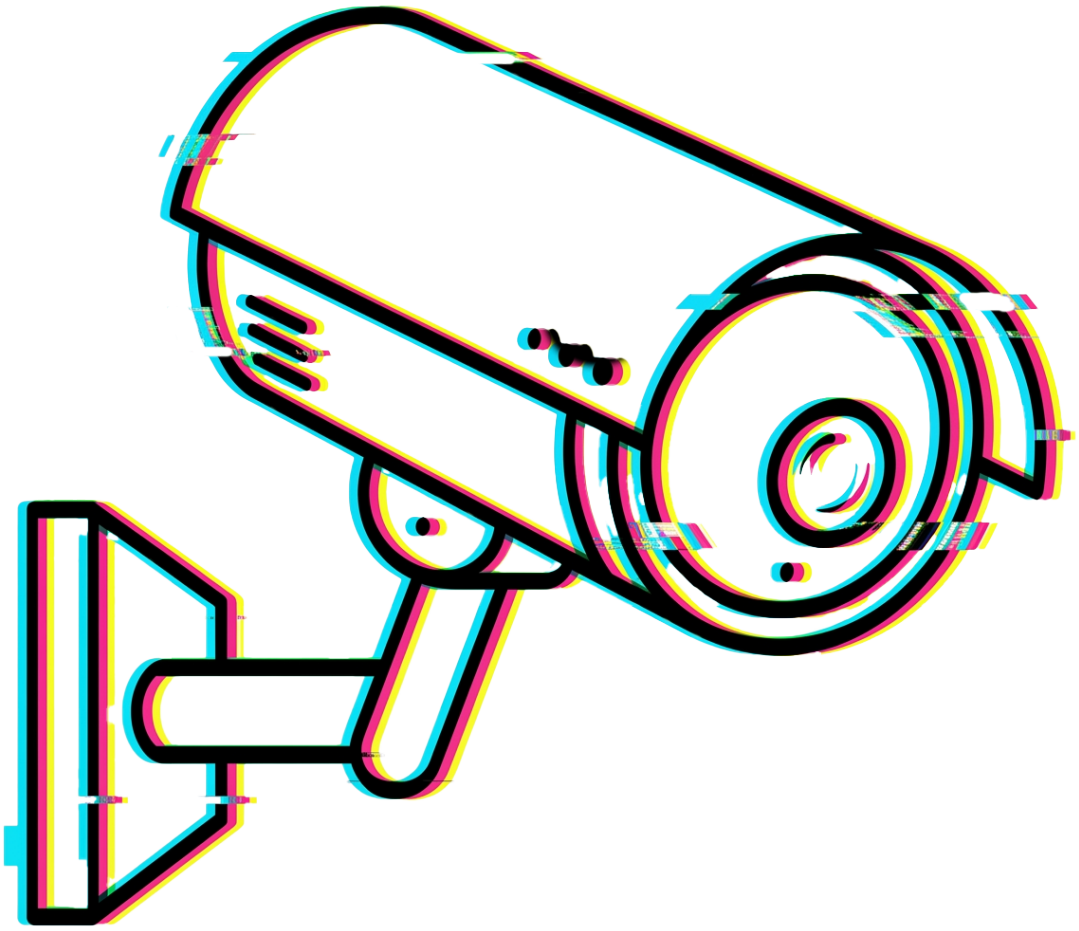

نيسان - حزيران 2026

حملة – المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

مقدّمة

يرصد هذا التقرير واقع الانتهاكات الرقمية التي استهدفت المحتوى الفلسطيني والمناصر للحقوق الفلسطينية خلال الربع الثاني من عام 2026، في ظل بيئة رقمية تتزايد فيها هيمنة المنصات على تدفّق المعلومات وصياغة الخطاب العام، بالتوازي مع تصاعد التوترات السياسية وانعكاساتها المباشرة على الفضاء الرقمي.

تكشف البيانات الموثقة استمرار أنماط الرقابة الرقمية المفروضة على المحتوى الفلسطيني، إلى جانب الانتشار المكثّف لخطاب الكراهية والتحريض ضد الفلسطينيين وأنصارهم عبر منصات التواصل الاجتماعي. ولا يقتصر الأمر على حالات حذف أو تقييد منفردة، بل يعكس توجهًا متواصلًا في إدارة المحتوى يعتمد على أدوات رقابية متعددة المستويات، تشمل إزالة المحتوى، تعليق الحسابات، تقليل الوصول، وإضعاف الانتشار، في مقابل محدودية واضحة في التعامل مع المحتوى العنيف والخطابات التحريضية.

كما تُظهر المعطيات أنّ الانتهاكات تستهدف بصورة أساسية الأفراد الفاعلين في المجال العام الرقمي، لا سيما الصحفيين والناشطين وصنّاع المحتوى، إلى جانب المؤسسات الإعلامية والمجتمعية. ويؤدي ذلك إلى تقليص المساحات الآمنة للتعبير والمشاركة الرقمية، وتعزيز مناخ من الرقابة الذاتية والخشية من الانخراط في النقاشات العامة على المنصات الرقمية.

وفي موازاة ذلك، يواصل خطاب العنف والكراهية انتشاره بلغات متعدّدة، وخاصة باللغة العبرية، وسط استجابات متباينة وغير كافية من قبل شركات التكنولوجيا، الأمر الذي يعكس اختلالًا مستمرًا في تطبيق سياسات الإشراف على المحتوى وآليات إنفاذها.

يعتمد هذا التقرير على بيانات الرصد والتوثيق التي جمعها مركز حملة من خلال مرصد "حُر" لانتهاكات الحقوق الرقمية، ويهدف إلى تقديم قراءة تحليلية للاتجاهات الرقمية خلال الفترة المشمولة، بما يسهم في دعم جهود المناصرة الرقمية، وتعزيز المساءلة، والدفع نحو سياسات أكثر عدالة وشفافية في حماية الحقوق الرقمية الفلسطينية.

الانتهاكات

واصلت شركات التواصل الاجتماعي قمع الرواية والمحتوى الفلسطيني خلال الربع الثاني من العام، حيث وثّق مركز حملة ما مجموعه 727 انتهاكًا رقميًا خلال هذه الفترة. ويتوزّع هذا العدد إلى قسمين رئيسيين: انتهاكات مرتبطة بالرقابة، وبلغت 131 حالة، ومحتوى عنيف شكّل الغالبية بواقع 596 حالة .

توزيع الانتهاكات حسب نوع الانتهاك

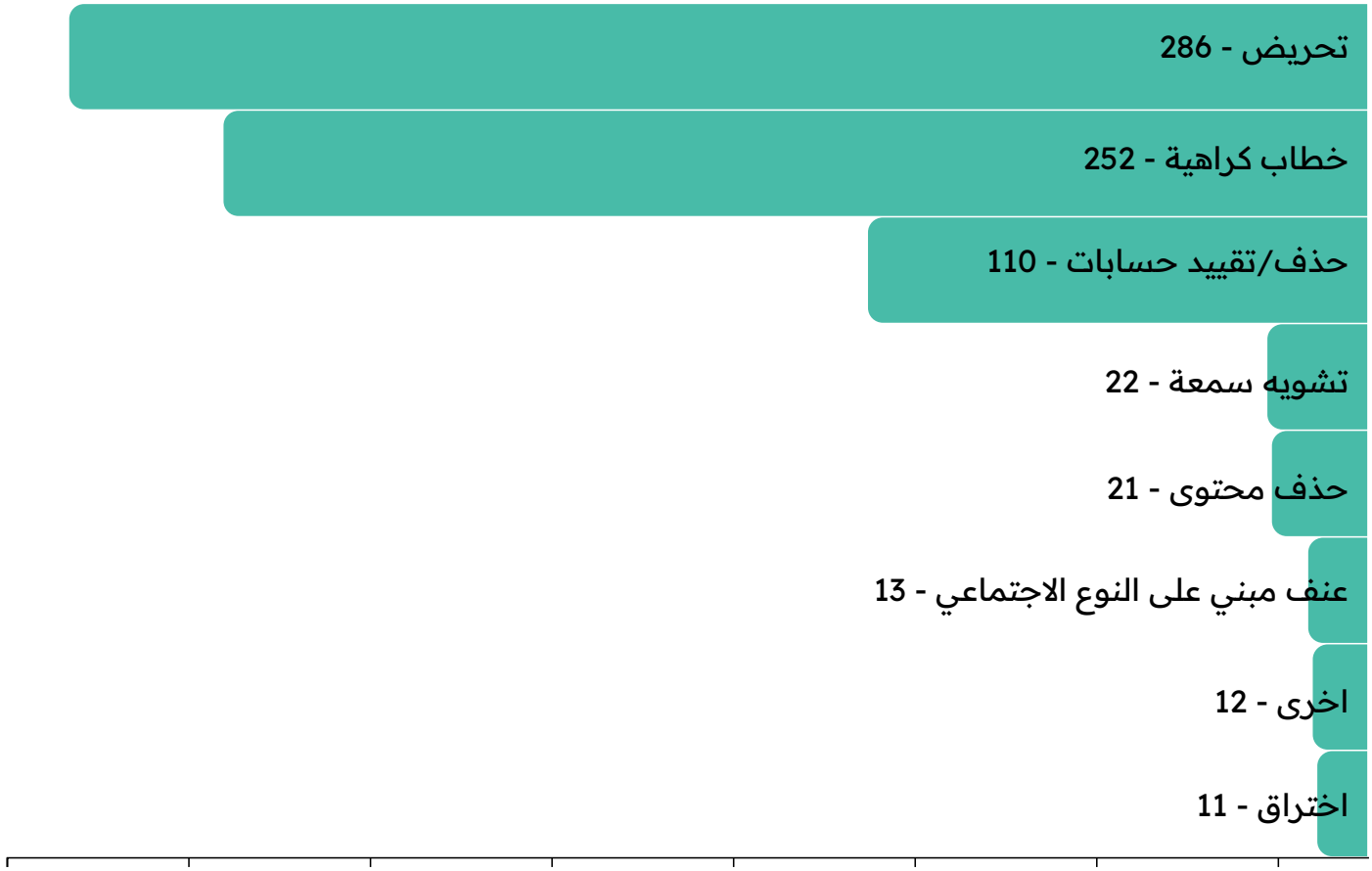

تُظهر البيانات أنّ الانتهاكات تتركّز أساسًا في التحريض وخطاب الكراهية، ما يعكس هيمنة المحتوى العنيف كأبرز أنماط الانتهاك. كما تستمر إجراءات تقييد وحذف الحسابات والمحتوى، إلى جانب انتهاكات أخرى محدودة نسبيًا مثل التشويه والاختراق. ويشير ذلك إلى بيئة رقمية تُعالج فيها مظاهر العنف جزئيًا، دون معالجة فعّالة لانتشار المحتوى الضار .

توزيع الانتهاكات حسب الأشهر

تُظهر البيانات استقرارًا نسبيًا في نيسان وأيّار، يتبعه انخفاض حاد في حزيران. وبغياب مؤشرات تقنية واضحة على تغيّر في سياسات المنصّات، قد يُعزى هذا التراجع جزئيًا إلى تغيّر سلوك المستخدمين أو انخفاض معدلات التبليغ، مع بقاء ذلك احتمالًا غير محسوم.

توزيع الانتهاكات حسب المنصات

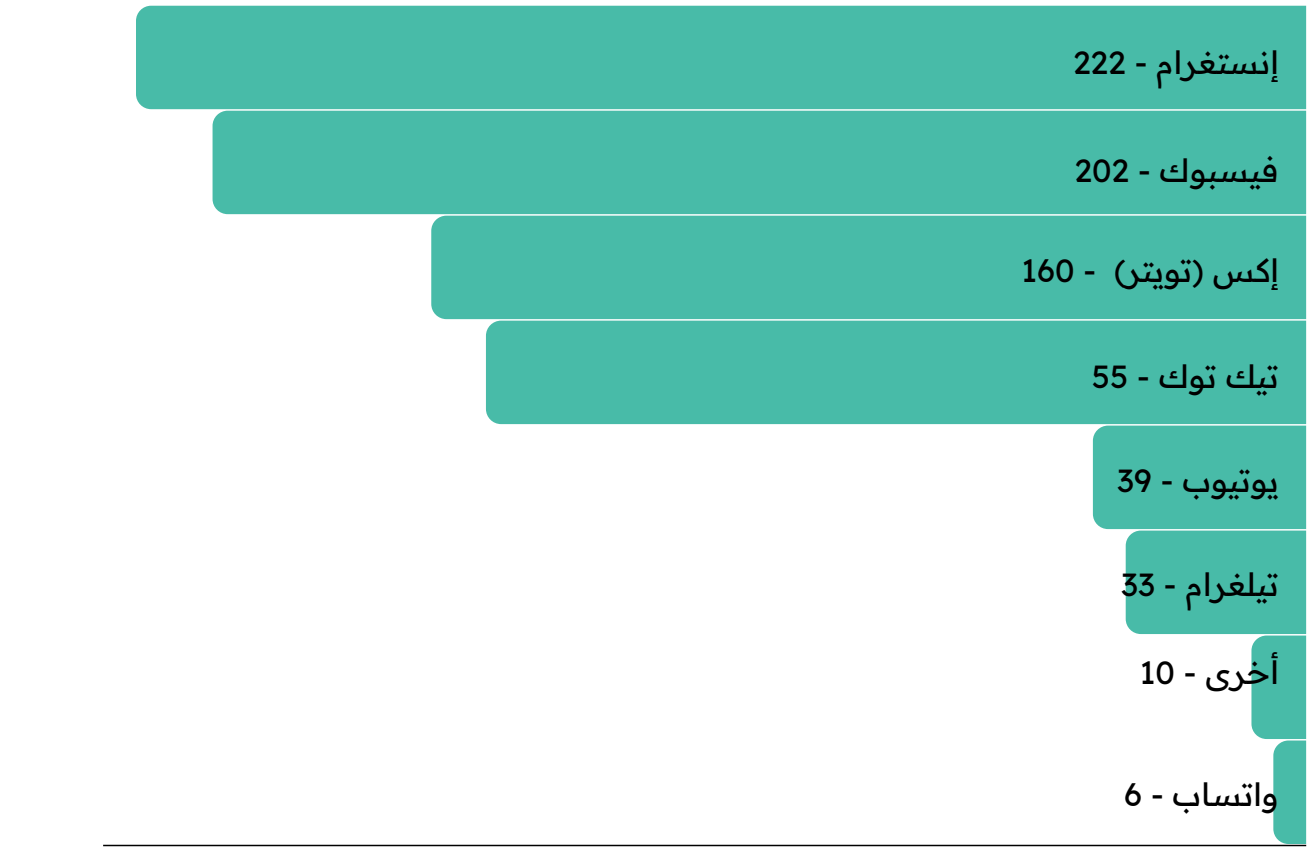

تُظهر البيانات أنّ منصّتَي إنستغرام وفيسبوك سجّلتا معًا النسبة الأعلى من الانتهاكات، تليهما منصة إكس. كما توزّعت بقية الانتهاكات على تيك توك ويوتيوب وتلغرام وغيرها بأعداد أقل نسبيًا. ويعكس ذلك تركّز الانتهاكات في المنصات الكبرى الأكثر استخدامًا، ما يشير إلى استمرار تحديات إدارة المحتوى وسياسات الإشراف غير المتوازنة على نطاقٍ واسع.

توزيع الأفعال حسب نوع الحذف/التقييد

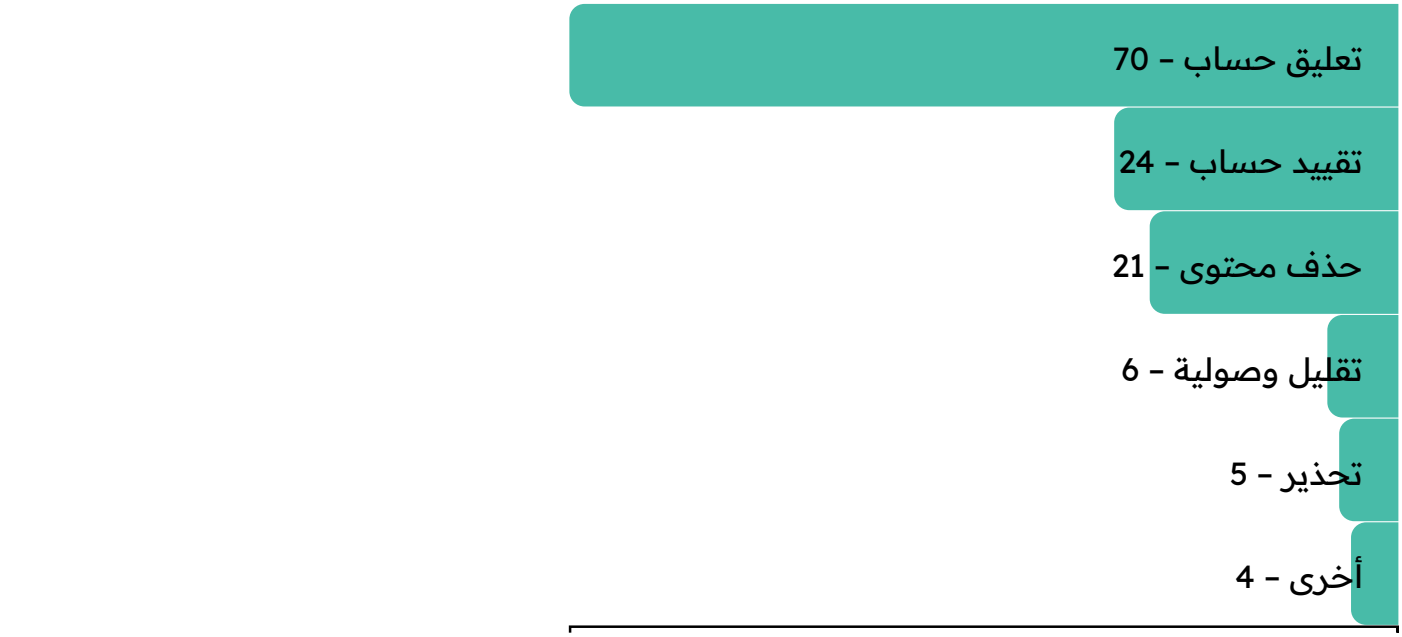

تُظهر البيانات اعتمادًا على مجموعة حاسمة من الإجراءات الرقابية، تتصدرها تعليق الحسابات، تليها تقييد الحسابات ثم حذف المحتوى، بينما تظهر أدوات أقل حدّة مثل التحذير وتقليل الوصول بشكلٍ محدود .

توزيع الانتهاكات حسب صنف الجهة المتأثرة

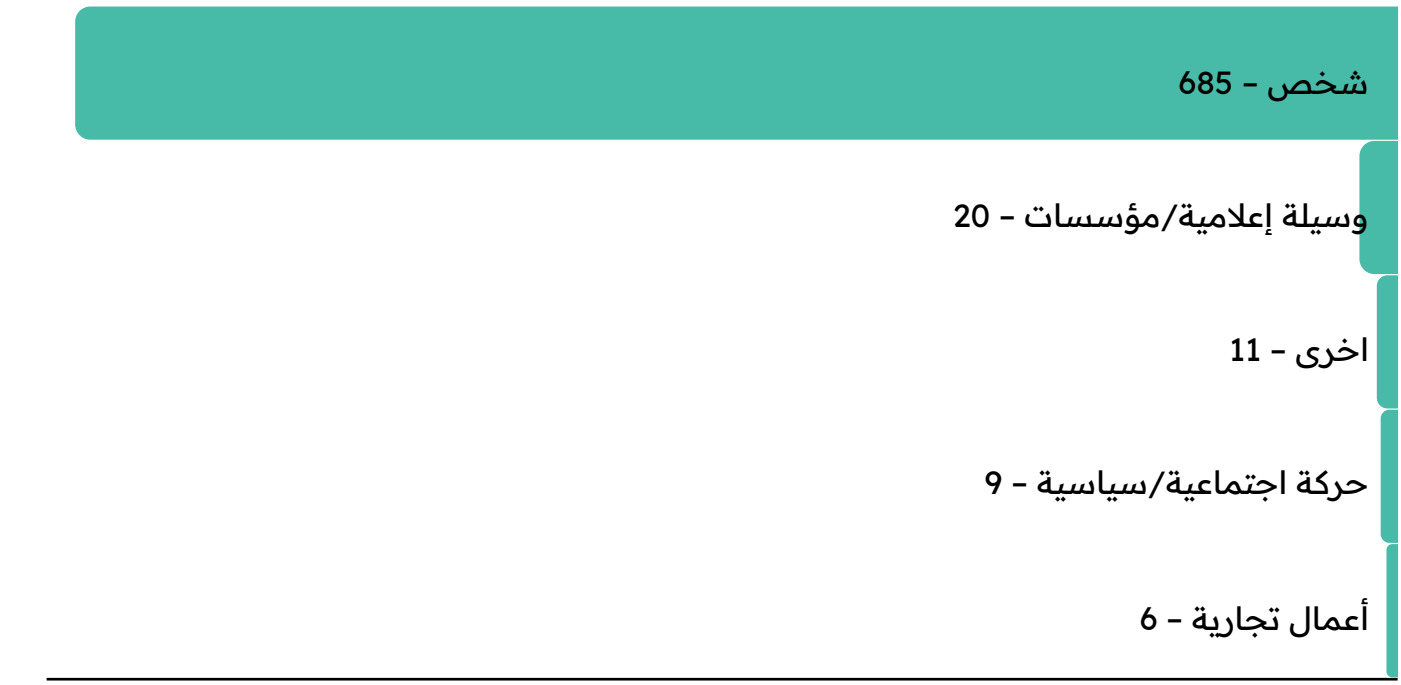

تُظهر البيانات أنّ الانتهاكات تستهدف في معظمها الأفراد، وهو ما يعكس طابعًا واسع الانتشار ومباشرًا لخطاب العنف الرقمي. وفي المقابل، تمتد هذه الانتهاكات لتشمل وسائل الإعلام والمؤسسات والحركات الاجتماعية والسياسية، إلى جانب جهات أخرى وأعمال تجارية، وإن كانت بنسب أقل. ويشير ذلك إلى أن نمط الاستهداف يتجاوز الفئات التنظيمية ليأخذ طابعًا عامًا ومتعدد المستويات في البيئة الرقمية.

توزيع الانتهاكات حسب صنف الضحية [1]

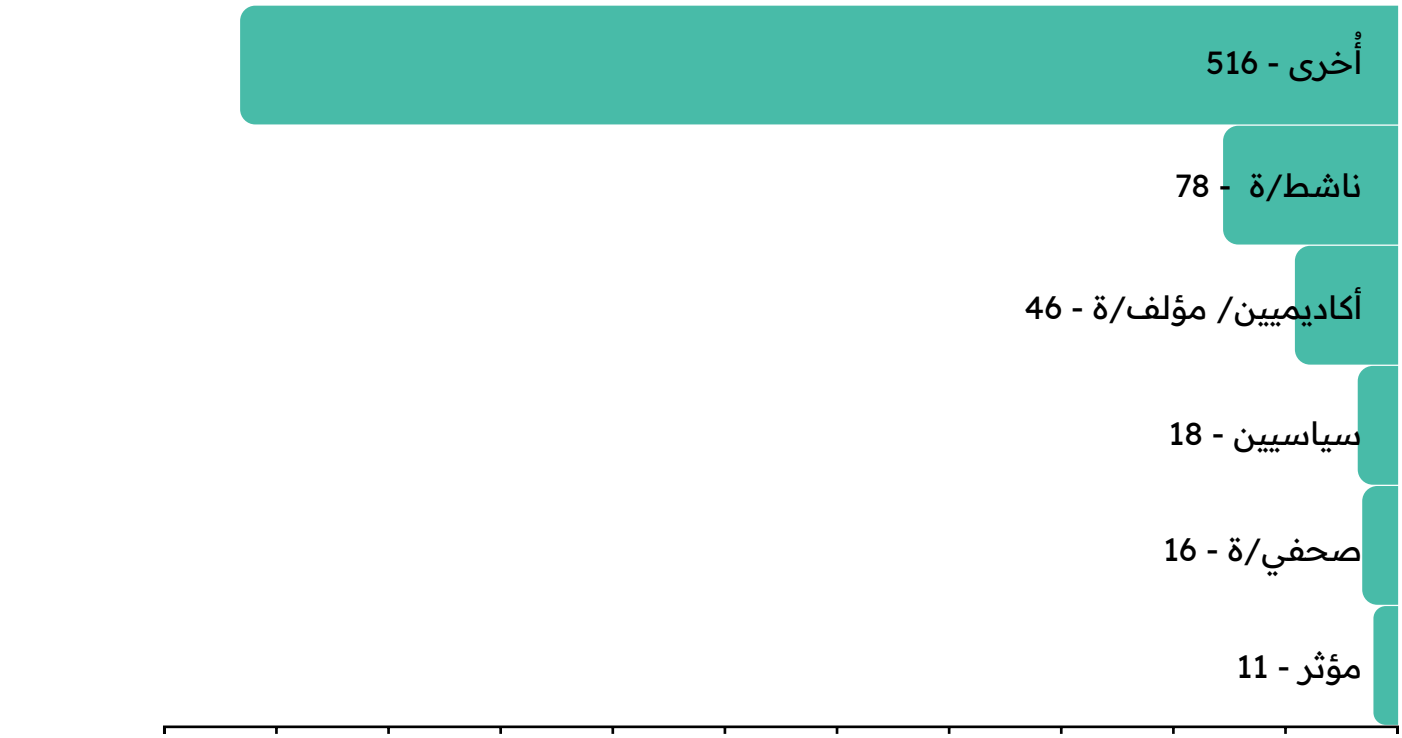

يتضّح أنّ الأفراد الأكثر نشاطًا على منصات التواصل الاجتماعي مثل الصحفيين والنشطاء والسياسيين وصنّاع المحتوى من الفئات الأكثر استهدافًا بحكم كثافة نشاطهم على منصات التواصل الاجتماعي .

تصنيف الضحايا حسب نوع الحساب على منصات التواصل

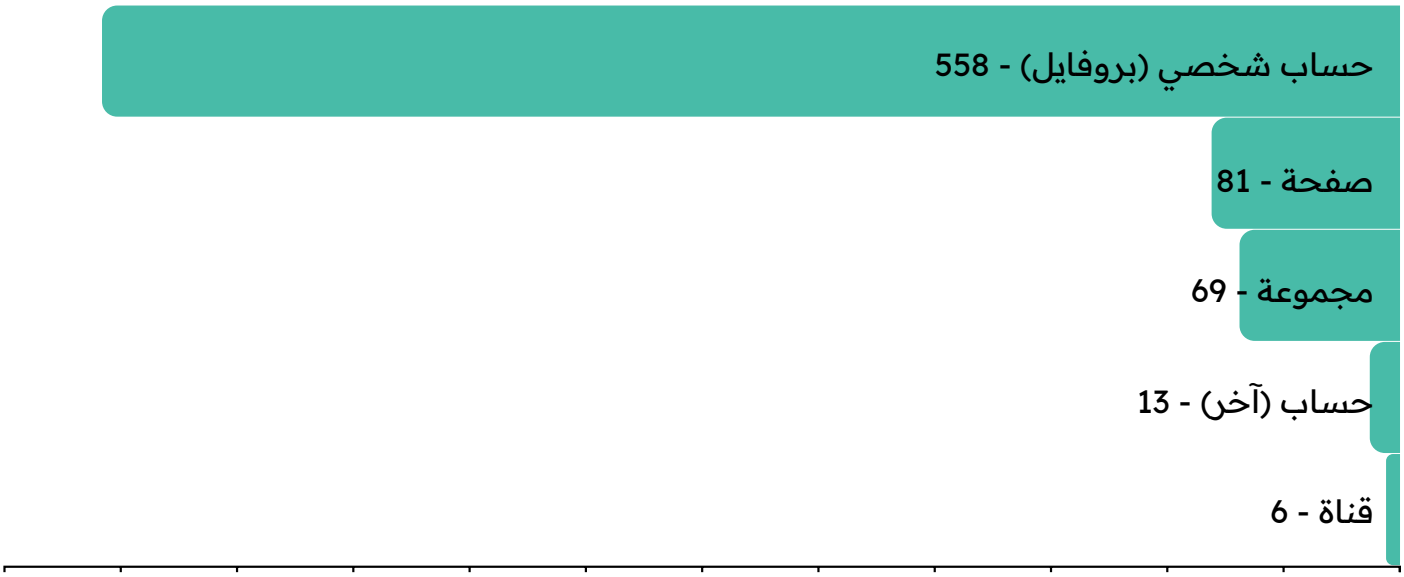

انعكاسًا إلى أنّ النسبة الأكبر من المستخدمين المستهدفين هم أفراد، فإنّ الحسابات الشخصية (بروفايل) على رأس قائمة أنواع الحسابات المستهدفة، تليها القنوات والصفحات والمجموعات.

[1] قد يحمل الشخص أكثر من صفة في ذات الوقت، مثلًا ناشط/ة سياسي/ة وصحفي/ة، ولذلك فإنّ الصفات أكثر من أعداد الأشخاص المتأثرين/ات1

خاتمة

تكشف معطيات الربع الثاني من عام 2026 عن استمرار البيئة الرقمية غير المتوازنة التي يواجهها الفلسطينيون ومناصروهم على منصات التواصل الاجتماعي، حيث يتزامن تصاعد خطاب الكراهية والتحريض مع استمرار فرض قيود متفاوتة على المحتوى الفلسطيني. وتعكس هذه المؤشرات اختلالًا مستمرًا في تطبيق سياسات الإشراف على المحتوى، سواء من حيث سرعة الاستجابة أو معايير الإنفاذ أو مستوى الشفافية والمساءلة.

وتُظهر البيانات أنّ الأفراد الأكثر حضورًا وتأثيرًا في الفضاء الرقمي، وعلى رأسهم الصحفيون والناشطون وصنّاع المحتوى، يظلون الفئة الأكثر عرضة للاستهداف، بما ينعكس بصورة مباشرة على حرية التعبير وإمكانيات المشاركة الآمنة في النقاش العام الرقمي. كما يبرز التوسع في استخدام أدوات رقابية غير مباشرة، مثل تقليل الوصول وإضعاف الانتشار، بوصفها وسائل يصعب تتبعها أو الطعن فيها، رغم تأثيرها العميق على وصول المحتوى وانتشاره.

وفي المقابل، يستمر انتشار المحتوى العنيف وخطاب الكراهية، بما في ذلك باللغة العبرية، دون اتخاذ إجراءات رادعة وفعالة بالقدر الكافي، ما يفاقم فجوات الحماية الرقمية ويعزز مناخًا يسمح بتطبيع الخطابات التحريضية والعنيفة ضد الفلسطينيين.

وتؤكد هذه المؤشرات مجتمعة الحاجة الملحّة إلى مراجعة شاملة لسياسات الإشراف على المحتوى وآليات تطبيقها، بما يضمن احترام مبادئ العدالة والشفافية وعدم التمييز، ويكفل حماية الحقوق الرقمية، وفي مقدمتها حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. وفي هذا السياق، يواصل مركز حملة جهوده في الرصد والتوثيق والمناصرة، بهدف الدفع نحو فضاء رقمي أكثر أمانًا وعدالة للفلسطينيين.

حملة – المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

تواصلوا معنا:
البريد الإلكتروني : info@7amleh.org
الموقع الإلكتروني : www.7amleh.org

تابعونا على وسائل التواصل الاجتماعي